

التعديلات تشمل الرقابة والتفتيش على جميع المواد الغذائية

مجلس الأمة يوافق بالمدافلة الثانية على مشروع قانون هيئة الغذاء

نسيم خضر ورياض عواد

افتتح رئيس مجلس الأمة سرزوق الغانم جلسة مجلس الأمة أمس بعد رفعها نصف ساعه نظرا لعدم وجود نصاب، وانتقل المجلس لمناقشة عددا من الأسئلة البرلمانية الموجهة لوزراء الدولة ورود بعض الوزراء عليها. وقال وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود خلال رده على سؤال النائب د. عادل الدمخي عن أسباب عدم إعادة افتتاح مستشفى السلامة وضاحية مبارك الجابر إن الفترة المقبلة سوف تشهد افتتاح عيادات في المناطق الكثيفة السكان وزيادة عددها.

وأضاف الوزير أنه سبق أن أصدر قرارا بمراجعة المواطن أي مستوصف في محافظته عقب ساعات الدوام الرسمي وعدم الزامه بمراجعة مستوصف منطقتة فقط.

كما أوضح وزير الصحة في رده على سؤال النائب د. عبدالكريم الكندري عن ترمي الخدمات الصحية في الكويت والأخطاء الطبية المتكررة أن الوزارة تطلب كل عام تعزيز ميزانيات لتطوير الخدمات الصحية في البلاد، مؤكداً أن الفترة المقبلة سوف تشهد استقدام أطباء استشاريين.

من جهته قال وزير الشؤون الاجتماعية سعد الخراز في رده على سؤال النائب احمد الفضل بشأن اموال التبرعات إن من حق الجمعيات الخيرية توجيه أموالها للخارج، بعد موافقة وزارة الخارجية وأن ذلك يتم من خلال منظومة أمنية الكترونية.

وخلال مناقشة هذا البند طالب نواب الحكومة بأن يقتصر فرض الضرائب على من يستغل أراضي الدولة بدلا من فرض ضريبة القيمة المضافة على المواطنين اصحاب الدخول المحدودة.

وأكدوا أهمية دعم وزارتي التربية والصحة وتعزيز ميزانيتها وتطوير آلية استقدام المعلمين والأطباء بما يساعد في الارتقاء بالمنظومتين التعليمية والصحية

رفض مجلس الأمة في جلسته التكميلية اليوم رفع الحصانة عن النائبين عسكر العنزي وشعيب الموزيري.

وانتقل المجلس لمناقشة التقرير السادس والسبعين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن طلب رفع الحصانة للنائبية عن العضو عسكر العنزي في القضية رقم (345/2017) جنح تيماء.

وأوضح رئيس اللجنة النائب خالد الشطي أن طلب رفع الحصانة ورد من محكمة جنح تيماء في قضية تتعلق بالدين المدني لشركة أغذية وتم تقديم تنازل بهذا الشأن وأن رأي اللجنة مع رفع الحصانة.

وصوت مع رفع الحصانة عن النائب عسكر العنزي من إجمالي 39 عضوا لينتهي المجلس إلى عدم رفع الحصانة.

كما استعرض المجلس التقرير السابع والسبعين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابة عن العضو شعيب الموزيري في القضية رقم (260/2019) حصر نيابة الإعلام.

وقال رئيس اللجنة النائب خالد الشطي إن طلب رفع الحصانة عن النائب شعيب الموزيري مقدم من وزيرة الإسكان ورات اللجنة عدم رفع الحصانة.

وصوت مع رفع الحصانة عن الموزيري 11 عضوا من إجمالي 39 عضوا لينتهي المجلس إلى عدم رفع الحصانة.

ثم انتقل المجلس لمناقشة 4 تقارير للجنة الميزانيات والحساب الختامي لاعتماد تقديرات النفقات الرأسمالية في الموازنة العامة 20/19 وفتح اعتماد إضافي لوزارات الصحة والنفط والتعليم العالي عن العام 18/19.

واستهلقت المناقشة حول تقارير اللجنة بعد أن رفض المجلس طلبا من عدد من النواب لتأجيل مناقشتها إلى اليوم الخميس باستعرض رئيس لجنة الميزانيات عدنان عبد الصمد 4 تقارير للجنة بشأن الموضوعات التالية:

1 - إقرار مصروفات باب النفقات الرأسمالية في الميزانية العامة للدولة.



◆ **الغانم: « ما شا الله » الكنادرة زادت نسبتهم في المجلس**

◆ **ثامر السويط: انا عضو اللجنة الصحية ونحن لا نريد تاجر يراقب تاجر**

◆ **وزير الصحة: متفقون على انشاء مختبرات حكومية لهيئة الغذاء حرصا على سلامة المواطنين**

◆ **الشاهين: تأثير الاغذية الفاسدة يرفع الحرارة انتم اقترحكم يلزم الحكومة بالمختبرات الخاصة**

◆ **الرومي: اغلاق المنشأة لعين صدور حكم نهائي، قد لا يحقق عدالة فأرجو انت نترك الامر للمحكمة**

2018/2019 (الجارية حاليا) لكونها أمورا

حتمية واجبة السداد متمثلة في الآتي:

- مبلغ (مائة مليون دينار) لسداد مطالبات شركات الأدوية وتغطية احتجاجات الوزارة الدوائية وتوريد أدوية لمرضى الذين كان يتم علاجهم بالخارج وأصبحوا يتعالجون بالكويت بعد تعديل سياسة الإبتعاث.

- مبلغ (تسعة عشر مليون وخمسمائة ألف دينار) لتسوية مستحقات شركة تامين (عافية) للمتقاعدين تقاديا لإيقاف الخدمة عنهم.

- مبلغ (مائتي مليون دينار) لسداد مستحقات متأخرة لمستشفيات الخارج تقاديا لانقطاع علاج المواطنين واستقبال الحالات المرضية الجديدة، علما بأن لدى اللجنة مراسلات من بعض المستشفيات قد خاطبت وزير المالية مباشرة تفيد تهديدها بطلد المرضى في حال عدم سداد تلك المستحقات.

وقب عبد الصمد بعد تلاوه بيانه قائلا « إن ديوان المحاسبة ليس لديه ملاحظات على تلك الميزانيات الإضافية، كما أن الحكومة لم تلتزم بعدم زيادة العهدين وتبرر ذلك بأنها دائما تحاول أن تقلل سقف الميزانية.

وبين أنه في السنة الماضية كان سقف الميزانية 20 مليار وكانوا يريدون تمرير هذه الميزانية بنفس الرقم ولكن لجنة الميزانيات اعترضت لأنها غير كافية، لتقوم الحكومة بزيادة الميزانية إلى 21.5 مليار، مؤكدا أنه لولا ذلك لراد بند العهد.

وأوضح أن الحكومة بدأت العام الجاري الاخطوات جديدة بالاعتمادات الإضافية لتغطية الاحتياجات الحقيقية وللجنة مجبرة على اعتمادها.

وفي مداخلته له قال وزير المالية د.نايف الحجرف إنه للسنة الثالثة على التوالي يتم انجاز ميزانيات المشاريع الإنشائية والصيانة والمعدات في موعدها وهذه سنة حميدة حتى لا يكون هناك تأخر في هذه المشاريع وهذا يدل على الجهود الكبيرة المبذولة.

وقال إن بند العهد متراكم من 1993 وتم معالجة ما يقارب 721 مليونا السنة الحالية وفي السنة القادمة سيتم معالجة ما يقارب 341 مليون دينار.

وخلال مناقشة التقارير أثنى نواب على عمل لجنة الميزانيات والتي عززت الأداء الرقابي لمجلس الأمة.

وأشاروا إلى وجود موافقة سابقة على 417 مشروعا والحكومة لم تصرف على 117 مشروع منها لعدم وجود مستندات، وأن هناك 186 مشروعا ما زالت معلقة والحكومة اليوم تضيف 35 مشروعا جديدا، معتبرين ذلك تناقضا حكوميا.

وبيّنوا أن وزارة الصحة عليها مئات الملاحظات تصل إلى 704 ملاحظة وهناك تجاوزات في مكتب ألمانيا بلغت أكثر من 700 مليون يورو، مطالبين الحكومة بمعالجة ملاحظات الجهات الرقابية.

ولفت نواب إلى أن وزارة الصحة تطلب للمرة الثانية تعزيز الميزانية بنفس الأسباب والإعذار بينما لا توجد حالات جديدة تبتعث للخارج، معتبرين أن هناك تناقضا واضحا في ميزانية الأدوية والخدمات الصحية.

وطالبوا بأن تلتزم الحكومة بتنفيذ المشاريع الإنشائية والصيانة التي أقر المجلس ميزانياتها وتخفيض النفقات والرقابة على الملاحق الصحية ومتابعيتها لجدولة العلاج.

وأشاروا إلى أن وزارة النفط زاد حساب العهد فيها بنسبة 400 % خلال 3 سنوات ويجب معرفة حقيقة هذه الزيادات ثم حضر رئيس مجلس الأمة سرزوق الغانم وترأس الجلسة.

وقال أثناء وجودنا عند سمو الأمير قبل قليل، ابلغت أن هناك من قال ان مناقشتنا لتعزيات الميزانية فيها كروتة، وأوضح ان تقارير الميزانيات لها صفة استعجال، ومتعلقة بالتعليم والصحة والابتعاث والعلاج بالخارج وهي تخصص علاج المرضى ودراسة الطلبة، وليست انا صاحب القرار، انما المجلس، واللي مو فاهم بسال ونفهمه، والان لدي طلب للتأجيل، وهذه التقارير يجب ان تقر قبل 1 ابريل، ومن يريد

وعليه، فقد قدمت الحكومة بخلاصة اعتمادات إضافية في الميزانية العامة للدولة تخص ثلاثة جهات وهي (وزارة النفط ووزارة التعليم العالي ووزارة الصحة) جزء منها ما هو موجه لتسوية حساب العهد، والجزء الآخر لتغطية العجزات في اعتماداتها المالية للسنة المالية 2018/2019 (الجارية).

وعلى الرغم من ذلك فإن اللجنة قد أكدت وتؤكد على ضرورة اتخاذ تلك الجهات إجراءات فاعلة للحد من عدم تكرار ذلك مستقبلا، والالتزام بما خصص لها من اعتمادات مالية في ميزانيتها، حتى الاعتمادات الإضافية يجب الا تكون إلا بالحالات الضرورية.

1 - الاعتماد الإضافي لوزارة النفط: بلغ الاعتماد الإضافي لوزارة النفط تسعة مليون دينار تضمنت الآتي:

أ - مبلغ «ستمائة وثلاثين مليون دينار» تخص تسوية عهد صرفت في السنوات المالية السابقة، علما بأن تسوية هذه المبالغ لن تؤثر على الاحتياطي العام للدولة.

ب - مبلغ «عشرين مليون دينار» يمثل عجزا في ميزانية السنة المالية 2018/2019 (الجارية حاليا) نتيجة لاستنفاد الاعتمادات المالية المخصصة للبعثات الخارجية.

ج - وجاءت موافقة اللجنة على الاعتماد الإضافي بهدف تسوية رصيد حساب العهد المتراكم سنويا وتقاديا لإيقاف دراسة الطلبة المتبعثين في الخارج.

د - اعتماد إضافي لوزارة الصحة: بلغ الاعتماد الإضافي لوزارة الصحة 319.500 مليون (ثلاثمائة وتسعة عشر مليونا وخمسمائة ألف دينار) جاءت لتغطية عجزات مالية وتقاديا لتحصيل تلك المبالغ على حساب العهد في ميزانية السنة المالية

وأيضا عدم إجراء المتابعة الفعالة لإجراءات الدورة المستقبلية والحصول على الموافقات اللازمة.

وقام ديوان المحاسبة برد 647 موضوعا من أصل 1.500 موضوع للحكومة نتيجة لتراخيها في استكمال المستندات المطلوبة، وهو أمر أوضحه ديوان المحاسبة تفصيلا في تقاريره للسنة المالية 2017/2018 واصفا إياها بأنها من الموضوعات عالية المخاطر.

وبلغت مصروفات هذا الباب بنحو (ثلاثة مليارات ومائتي مليون دينار) وهي تشكل 15 % من جملة تقديرات مصروفات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية الجديدة، وبلغ عدد المشاريع الإنشائية 453 مشروعا.

وتؤكد اللجنة على استمرارها بتوجيه مشاريع الهيئة العامة للطرق والنقل البري إلى وزارة الأشغال العامة نظرا لعدم قدرة الهيئة على إدارة تلك المشاريع، بالإضافة لعدم حسم الموضوع من قبل الحكومة إما بإلغائها أو بتعديل القانون، كما أن قانون هيئة الطرق يعتبر معوق وهو موجود على جدول الأعمال.

ثانيا: الاعتمادات الإضافية تضمنت التوجه الذي انتهجه مجلس الوزراء مؤخرا بوقف الصرف على حساب العهد والتقدم باعتمادات إضافية للميزانيات التي تعاني عجزا في تقدير اعتماداتها المالية، وهو خطوة في الطرق الصحيح في سبيل وقف الصرف على حساب العهد.

واللجنة ترى ضرورة قيام وزارة المالية بإعادة النظر في تقديرات مشروع ميزانية السنة المالية الجديدة 2019/2020 ليكون التقدير وفق الاحتياجات الفعلية تقاديا للصرف على حساب العهد أو طلب فتح اعتمادات إضافية في المستقبل.

علمنا بأن الحكومة قد اتخذت إجراءات لتلافي ذلك مستقبلا ومنها التدقيق على المبالغ



بدر الملا



وزراء يتابعون



عمر الطبطبائي



عدنان عبدالصمد